أمل عدم الخوض في إجراءات وقرارات ما بعد استجواب رئيس الوزراء لحين الاستماع لردود الطرفين

الخرافي: ليس من حق النواب تقييم زملائهم ووصفهم بالانبطاحيين ومن لديه اعتراض على أي وسيلة إعلامية فلا يدلِ لها بتصريح

الراشد: نرفض التضييق على الحريات وعلى النواب احترام الرأي والرأي الآخر وهناك من يدعي الديموقراطية ولا يؤمن بها

جاسم الخرافي متحدثا إلى الصحافيين في مجلس الأمة امس (متين غوزال)

أعرب رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي عن امله في عدم الخوض بإجراءات وقرارات ما بعد استجواب سمو رئيس الوزراء لحين الاستماع الى ردود الطرفين خلال المناقشة، مشيرا الى ان الحديث الآن عن تأييد او معارضة «عدم التعاون» سابق لأوانه لأننا لم نصل بعد لهذه المرحلة التي هي تكون بعد مناقشة الاستجواب، ان رأى مقدمو «الطلب» حاجة لذلك.

وشدد الخرافي على أن يحترم النواب زملاءهم وان يحرصوا على علاقاتهم الودية فبلدنا صغير ولا يحتمل ولا يعيبنا ان نختلف فنحن في مؤسسة ديموقراطية وهناك الرأي والرأي الآخر.

وردا على سؤال في شأن اتهام نواب لزملائهم بالانبطاحيين والمتخاذلين اكد الخرافي انه ليس من حق النائب تقييم زميله بهذه الطريقة وهذا خطأ جسيم لأن من يقيم النواب هم من انتخبوهم لتمثيلهم في المجلس، متسائلا هل يكون التقييم فقط على مواضيع يختارها من اعطى نفسه حق تقييم زملائه؟ وهل يكون النائب انبطاحيا في مواضيع وليس انبطاحيا في مواضيع اخرى؟

وسئل الخرافي عن قيام النائب مسلم البراك بنزع ميكروفون «الصباح» والنائب فيصل المسلم بنزع ميكروفون «العدالة» اليوم (أمس) خلال ندوة أقيمت في قاعة الاحتفالات، فأجاب هذا خطأ وأنا من المؤمنين بحرية الرأي، واذا كان لدى اي نائب اعتراض على اي وسيلة اعلامية فمن حقه الا يدلي لها بأي تصريح.

واضاف انا سمعت ان الاخ البراك اعترض على دفاعي عن ما يسميه الاعلام الفاسد، وانا اقول له: انا لم ادافع عما يسميه الاعلام الفاسد، كما أنني وحتى هذه اللحظة لا اعرف ما هو الاعلام الفاسد، وما هو غير الفاسد، حسب تعبير بعض الاخوة النواب، واذا كان من حق البراك قول ما يريد، فمن حقي ايضا قول ما أشاء، وما يعتقد الاخ البراك انه حلال عليه، فيجب الا يحرمه على غيره.

وعن ميكروفوني «الصباح» و«العدالة» داخل المجلس رغم وجود تصريح لمشاركة القناتين في تغطية اعمال المجلس، قال الخرافي، من يعتقد ان من حقه منع اي طرف يسيء له فعليه ان يدرك ان ذلك من شأنه الاساءة الى العلاقة مع الوسيلة الاعلامية، اما داخل المجلس فنحن نمنح لوسائل الاعلام حق تغطية الاخبار والجلسات حسب الشروط المطبقة على الجميع.

من جانبه، رفض امين سر مجلس الأمة النائب علي الراشد التضييق على الحريات وقمع الرأي الآخر وخصوصا إذا كان في مجلس الأمة مشددا على أن على النواب احترام الرأي والرأي الآخر.

وقال الراشد إن هناك من يدعي الديموقراطية والحفاظ على الدستورية، بينما هم لا يؤمنون بهما ولا يحترمون الرأي الآخر ويمارسون الإعلام الفكري ضد كل من يخالفهم الرأي ويتهمونه بالخيانة والعمالة، مؤكدا ان هذه الممارسات تخالف القسم الذي أقسم عليه النواب.

وعن الاجراء الذي يمكن أن يتخذ لمنع تكرار واقعة استبعاد قناتي «العدالة» و«الصباح» من تغطية المؤتمر الصحافي الذي عقد في مجلس الامة امس قال الراشد: بشكل عام هذا الموضوع يسأل عنه الرئيس الخرافي وأي شكوى تقدم بهذه الخصوص ينظر فيها مكتب المجلس وهو من يقرر ما يراه مناسبا في هذا الاتجاه.

خلال ندوة نظمها الناشط السياسي خالد الشليمي بالجهراء مساء أمس الأول تحت عنوان "أهم القضايا"

البراك: 20 نائباً يؤيدون استجواب المحمد

الخليفة: الشعب يتطلع إلى التنمية والقيادات الأمنية تحاول النيل من كرامته

محمد الخليفة

خالد الشليمي

نواف ساري

ضيف الله العتيبي

فليح العازمي

دعا المشاركون في الندوة التي نظمها الناشط السياسي خالد الشليمي بديوانه في الجهراء مساء أمس الأول بعنوان «أهم القضايا» إلى ضرورة محاسبة الحكومة داخل قبة عبدالله السالم وفقا للأدوات الدستورية مشيرين الى أنها انتهكت الدستور عندما قامت بالاعتداء على المواطنين في ندوة «إلا الدستور» التي اقيمت بديوان النائب د.جمعان الحربش مشددين في الوقت نفسه على أن مثل هذه الاحداث لم تشهدها الكويت سابقا.

بداية قال النائب مسلم البراك: «كلنا نتذكر ما حصل في دواوين الاثنين، عندما احتضنت الجهراء وفي ديوانية النائب السابق أحمد الشريعان، حيث كانت وقفة تجاه محاولات العبث بالدستور».

وأضاف البراك: «استغرب العدد الكبير لكاميرات القنوات المحلية التي تغطي الندوات دون ان تقوم بعرضها على شاشاتها، مضيفا ثم يلومونا على الذهاب الى قناة الجزيرة او الظهور في قناة الحقيقة التي سيتم اغلاقها، وها هي حكومة ناصر المحمد قامت قبل يومين بتوقيع عقد بقيمة 7 ملايين لشراء الهراوات والمطاعات لضرب ابناء الشعب الكويتي واهانتهم، مشيرا الى ان الدولة تمر بمنعطف خطير يتطلب من الجميع اتخاذ مواقف واضحة خصوصا امام النواب الانبطاحيين الذين سلموا إرادة الأمة بأبخس الأثمان.

وطالب البراك أبناء الشعب بتسجيل أسماء النواب «الانبطاحيين» بأحرف من العار، مؤكدا أن هؤلاء النواب متى ما عرفوا أن الشعب يحاسبهم فإنهم لن يتجرأوا على اتباع مثل هذه المواقف المشينة. وقال نعرف ان صاحب السمو الأمير لم يأمر بضرب الشعب وان المسافات بين الامير وابناء الشعب متساوية، منوها إلى أن ما حصل في ندوة السعدون مسرحية فاشلة والممثل فيها كان كومبارس أفشل، ووزارة الداخلية كانت مشاركة في الموضوع، والدليل وجود شخص وهو من المباحث في كل مكان تواجد فيه «الكومبارس» وكذلك كيف يضرب 300 من الحضور شخصا ويكون تقرير الطبيب أن به خدوشا فقط، إضافة إلى أنه ظل متمسكا بهاتفه النقال طوال الوقت، وطبعا أخذه أحد أفراد الداخلية حتى لا يكشف من كان يتصل به دائما.

وذكر أن ما حصل في ندوة الحربش كان مدبرا أيضا، ولم يجدوا سوى القوات الخاصة والهراوات لإخافة الناس، ونحن في الكويت لم نعرف شيئا اسمه «سحل» إلا في نظام صدام حسين وعبدالكريم قاسم، متسائلا هل يعقل أن يقود عقيد شخصا يحمل رتبة لواء؟ ويقول له لا أتلقى الأوامر منك، مشددا على أن من أمر بضرب الناس في الندوة هو رئيس الحكومة ناصر المحمد ووزير الداخلية جابر الخالد، مضيفا أن الحكومة لم تنجح سوى في ضرب شعبها وفشلت في كل شيء آخر.

ووجه البراك خطابه إلى الشيخ ناصر المحمد قائلا: نحن شعب لا يقبل الاهانة، وهناك 20 نائبا يؤيدون الاستجواب، وعدم التعاون معك، والموضوع لن يقف عن الاستجواب، لأن قاعة عبدالله السالم ما عادت تستوعبنا معك، حتى لو خسرنا مناصبنا.

وأكد أن يوم 28 ديسمبر سيكون يوم كرامة الشعب، ومحاسبة حكومة العار والبطش والبسطار والمطاعات، وسننتصر لكرامة الأمة ولحرية الشعب رغم أنف «ناصر المحمد»، داعيا الناخبين إلى محاسبة نوابهم الذين يفضلون مصالحهم الشخصية على كرامة الشعب وحريته.

من جانبه اعتبر الناشط السياسي ناصر العبدلي الاحداث الاخيرة امرا جديدا على الساحة المحلية ومؤشرا واضحا على ان الحكومة غير ديموقراطية، مؤكدا ان وزير الداخلية لم يكن ليجرؤ على الاقدام على ضرب المواطنين والنواب إلا اذا عرف أن الشعب لن يدافع عنهم.

من جانبه، قال المحامي نواف ساري ان الشارع الكويتي يئن، نتيجة جملة من القضايا المأساوية التي يعيشها على خلفية صراعات في الرياضة وهدر في المال العام وغيرها من القضايا.

واشار الى ان الفتنة التي تعيشها الساحة المحلية امعنت في تمزيق الوحدة الوطنية بدعم من بعض وسائل الاعلام الفاسدة التي جزأت ابناء المجتمع من خلال مسميات جديدة، «كطرثوث ومزدوج ولفو» وغيرها من المصطلحات، لافتا الى ان هناك بعض الشخصيات السياسية تدعم مثل هذه التوجهات لذلك يجب ان تداس بالأقدام لان الكويت للكويتيين دون تمييز.

وقال ان وزير الاعلام يعيش في غفلة من الزمن ولا يعلم عما يدور من حوله، مشددا على ضرورة ان تصحو الحكومة والقائمون على العمل العام من سباتهم، ويضعوا كرامة المواطن فوق كل اعتبار.

واضاف مخاطبا الأسرة الحاكمة نحن نكن كل خير ونادفع عنكم في كل موقف، مطالبا بوقف السفهاء وحفظ كرامة الشعب وتنمية الوطن.

من جانبه، قال الناشط السياسي ضيف الله العتيبي ان الدولة تعيش ازمة مؤامرة لضرب الدستور من خلال محاولة اسقاط المادة 44 من الدستور، وكذلك رفع الحصانة عن نواب الامة، معتبرا ان المشكلة لا تكمن في الحكومة انما تكمن بوجود بعض الاعضاء الخانعين.

بدوره عبر النائب السابق محمد الخليفة عن أسفه ان يصل الوضع في الدولة الى هذا المستوى من التراجع، مستغربا ان تداس كرامة المواطنين في الوقت الذي كانوا يتطلعون فيه الى تحقيق التنمية واعتبر ان الاحداث التي تجري في الدولة امر غير مقبول ولا يمكن توقعه في اي حال من الاحوال، رافضا كل الاجراءات والممارسات التي تعرض لها عدد من الشرفاء مثل محمد الجاسم.

وقال ان الجميع يحترم مقام صاحب السمو الأمير في كل ما يطلبه او يأمر به، مؤكدا عدم وجود أب يطلب من ابنائه ضرب بعضهم بعضا.

واعتبر ما قامت به القيادات الامنية لتبرير ممارساتها تجاه المواطنين تزويرا للحقائق الواضحة التي عاشها ورآها الجميع، داعيا جميع الاعضاء الى الوقوف صفا واحدا في حلبة الاستجواب دفاعا عن كرامة الشعب.

من جانبه، قال الناشط السياسي خالد الشليمي ان اقامة الندوة تهدف الى ايصال رسالتنا «رضي من رضي وأبى من أبى» معتبرا ما يحدث هو امتهان لكرامة المواطن الكويتي من قبل الحكومة بدعم من قبل بعض النواب غير الشرفاء.

واكد الشليمي ان صاحب السمو الأمير لا يقبل بأي حال من الاحوال امتهان كرامة الشعب، داعيا المواطنين الى طرد كل الاعضاء المتخاذلين الذين اصبح لا عمل لهم سوى ربط العصاعص.

وقال سنكون الشوكة الأقوى ضد الحكومة في سبيل الانتصار للنواب الشرفاء الذين يدافعون عن كرامة الشعب، مؤكدا ان الاستجواب حق مشروع لا يقدر عليه سوى النواب الشرفاء.

واعتبر ان الاستجواب المقدم لرئيس الوزراء هو استجواب الكرامة والانتصار للحرية، مستغربا قيام بعض وسائل الاعلام بقلب الحقائق وتزييفها.

وقال ان المشكلة تكمن في البطانة إلا ان حكمة ورؤية صاحب السمو التي تقود سفينة الوطن، مؤكدا حب الشعب لصاحب السمو الامير واحترامهم لكل اوامره.

الملا: التوتر السياسي في البلاد مفتعل وخطة التنمية بحاجة إلى تعديل التشريعات

الملا مشاركا في ندوة «خطة التنمية.. واقع أم خيال» في الجامعة الأميركية (كرم ذياب)

رندى مرعي

قال النائب صالح الملا ان الخطة التي قدمتها الحكومة هي خطة حكومة وقع عليها رئيس مجلس الوزراء وليست خطة الشيخ أحمد الفهد كما يعتقد الناس وكما أوهمهم الشيخ أحمد الفهد معتبرا أن «الفهد استخدم الخطة لأهداف سياسية ووضع لنفسه مطبا سياسيا جديدا».

ورأى الملا خلال ندوة «خطة التنمية... واقع أم خيال» التي نظمها «نادي الوطنيون» بالجامعة الأميركية عصر أمس أن خطة التنمية هي لبيع البلد لأنها ركزت في معظمها على الجانب الاقتصادي وهي بحاجة لتطبيق العديد من القوانين الاقتصادية قبل تنفيذها منتقدا عدم تناول الخطة للجانب الامني والاستراتيجي في ظل الأوضاع الملتهبة التي تشهدها المنطقة المحيطة بنا كما أنها لم تتطرق للجانب التعليمي وعدم التوسع في واقع التركيبة السكانية متسائلا في حين أنها استفاضت في مواضيع الخصخصة والجوانب الاقتصادية «نحن بحاجة لنعرف ماهية اختصاصات نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية حتى نعرف محاسبة من بخصوص الخطة».

وخاطب الملا الشيخ أحمد الفهد قائلا: نعي اختصاصاتك ومسؤولياتك، ومساءلتك على ملايين الخطة آتية، ولا تعتقد أن إيقاع رئيس الوزراء بأخطاء يغطي على أخطائك رافضا اعتبار البعض أن توجيه أي مساءلة سياسية هو تعطيل لسير الخطة التنموية لافتا إلى أن التقرير نصف السنوي للخطة هو تقرير الفضيحة لعدم احتواءه على جديد.

ووصف الملا خطة التنمية التي قدمت للمجلس ببيع الوهم للمواطنين حيث تفتقر للتركيز على جانب التنمية البشرية وهو أهم شيء في التنمية مشيرا إلى ان «هذه الخطة تحتاج لمترجم وأتشرف بأنني صوت ضدها» لافتا في الوقت ذاته الى انه «لا يمكن للعقلية التي تدير البلد تطبيق الخطة، فنحن ليس لدينا حكومة بل موظفون يخضعون لأوامر السلطة».

وبين الملا أن إثارة القضايا الجانبية جاءت للتغطية على الخطة التنموية مؤكدا أن خطة التنمية أمر واجب وحتمي لكل دولة تحترم مستقبل مواطنيها مشيرا في الوقت ذاته إلى أن «التشريعات في الكويت تحتاج إلى «غربلة» وتعديل ولا يمكن تقديم خطة تنمية من دون تعديل التشريعات».

وأعتقد الملا أن التوتر السياسي الذي تعيشه البلاد هو وضع مفتعل لتعدي السلطة التنفيذية حدودها إضافة إلى أنها طبقت قانونا أسقط من قبل المحكمة الدستورية موضحا «نحن توجهنا بالاستجواب لرئيس الوزراء ولا ضير في ذلك كون سمو الأمير قال خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف استجوبوا من تشاؤون تحت قبة عبدالله السالم، ونحن قررنا استجواب رئيس الوزراء ولم نخرج عن كلام سمو الأمير وسيكون استجوابا مثاليا».

دولة الكويت
وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية
إدارة التنمية الأسرية

إعلان

تعلن إدارة التنمية الأسرية
بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية
تحت رعاية الوكيل المساعد لشئون القرآن الكريم
و الدراسات الإسلامية

عن السحب على نتائج المسابقة الثقافية الثالثة
لإدارة التنمية الأسرية رمضان 1431 هـ بمقر إدارة التنمية الأسرية
الكائن بمنطقة الرميثية ق4 ش40
وذلك يوم الأربعاء الموافق 2010/12/22
الساعة 6:30 مساءاً.

علماً بأن جوائز المسابقة كالتالي:
- المستوى الأول: عدد 5 فائزين لكل فائز (250) د.ك.
- المستوى الثاني: عدد 5 فائزين لكل فائز (200) د.ك.
- المستوى الثالث: عدد 5 فائزين لكل فائز (150) د.ك.
- المستوى الرابع: عدد 5 فائزين لكل فائز (100) د.ك.
- المستوى الخامس: عدد 10 فائزين لكل فائز (50) د.ك.

قوات الأمن كانت حاضرة في ندوة الشليمي (سعود سالم ـ محمد ماهر)